المواطنة ونوع الجنس في العالم العربي

سعاد جوزيف

جامعة كاليفورنيا، ديفيس

ورقة مفاهيم

ما هي المُواطَنَة؟

تتألف المواطنة من تلك الإجراءات القانونية التي يحدد بها رعايا دولة من الدول. فهذه الإجراءات تبين معايير المواطنة وحقوق وواجبات المواطنين في علاقاتهم بالدولة. وعلى حد تعبير كوليي وموريير وسواريس نافاز (Collier, Maurer and Suarez-Navaz's (1995, 5))، فإن المواطنة "تحدد جوهر شخص القانون". غير أن المواطنة هي أيضا مجموعة من الممارسات ـ القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية (Turner 1993, 2). ولئن كانت ممارسات المواطنة تتأثر بالقوانين، فإنها تختلف عن القوانين المكتوبة. كما تولد المواطنة عمليات اجتماعية من خلالها ينشأ مفهوم الرعية ويبتكر ويصاغ (Ong 1996, 737). ولما كان منظرو الفكر السياسي التقليدي يتناولون عادة مفهوم المواطن باعتباره شخصا مجردا (أي المواطن باعتباره "فردا" له خصائص وحقوق وواجبات غير متباينة وموحدة وعالمية)، فإن المواطن في معظم الفكر السياسي الكلاسيكي يبدو مفهوما محايدا من المنظورين الثقافي والجنساني (Marshall 1950; Benedix 1964; Keane 1988; Barbalet 1988a, b; Culpitt 1992; Turner 1993; Twine 1994). ولما كانت الدساتير والقوانين تصاغ بصيغة المواطن المجرد، فإنها قد تبدو منصفة. غير أن الأبحاث الحديثة كشفت عن وجود وسائل منهجية تجعل المواطنة في معظم بلدان العالم مشروعا مجنسنا *(gendered)* إلى حد بعيد، سواء في الممارسة أو من خلال النصوص نفسها (Pateman 1988; Phillips 1991, 1993; Yuval-Davis 1991, 1993, 1997; Lister 1997a; Voet 1998). فـ"أساطير المواطنة" *(civic myths) (Smith 1997)* الثاوية وراء مفاهيم المواطنة في معظم الدول كثيرا ما تطمس عدم المساواة أو تسعى إلى تبريرها استنادا إلى العائلة أو الدين أو التاريخ أو الصيغ الثقافية الأخرى.

وتتناول هذه الورقة بالتحليل أثر النظم الثقافية والجنسانية في إفراز علاقات غير متكافئة للمرأة والرجل بقوانين وممارسات المواطنة في العالم العربي. وسأحلل أهم القوانين والممارسات الاجتماعية والمؤسسات التي من خلالها كان للمواطن الذكر حظ أوفر من المواطَنَة في الدول العربية. ولما كانت المواطنة أمرا لا مندوحة عنه في "الدولة ـ الأمة "الحديثة (Zubaida 1988)، فإن من المثير للانتباه ذلك الواقع المتمثل في أن "الدولة ـ الأمة" الحديثة اعتمدت المواطن الذكر. ويبدو أن العديد من المسائل المتعلقة بجنسنة المواطنة في البلدان العربية هي مسائل تخص الدول العربية. فالكثير منها يهم منطقة الشرق الأوسط. أما المسائل الأخرى فإنها مشابهة لأنماط منتشرة في

بلدان العالم الثالث. وبعضها يسود فيما يبدو في المجتمعات الدولتية بصفة عامة. ويلزمنا في آن واحد أن نفند الفرضيات غير الصائبة والقائلة بالانسجام الثقافي في العالم العربي، كما يلزمنا أن نحدد بدقة الأنماط التي تطبع جنسنة المواطنة في الدول العربية. وبناء عليه، فإنه إذا كانت هذه الورقة تركز أساسا على جنسنة المواطنة في الدول العربية، فإنني أتوخى المساهمة في دراسة مقارنة للعمليات التي تفضي إلى جنسنة المواطنة وذلك لتناول جوهر الثقافات العربية وفهم خصوصياتها.

الأمة والمواطَنَة المُجنسَنَة

إن الأمم باعتبارها جماعات مفترضة (Anderson 1983) كثيرا ما تستعمل "المرأة" رمزا بالغ الأهمية في ابتداع المفاهيم التي تكونها عن نفسها (Parker, Russo, Sommer and Yaeger 1992; Kaplan, Alarcon and Moallem 1999; Sharoni 1995). فمعظم الأمم تطبعها فوارق دينية وإثنية وقبلية ولغوية وإقليمية وطبقية. وكثيرا ما توفر "المرأة" الوطنية مقاما لـ"لانتماء"، أي جماعة للقربى، وملاذا آمنا للعائلة، ومأوى و"موطنا" لتجاوز الفوارق الداخلية (Layoun 1992; Peteet 1991).

لقد كانت الرابطة الرمزية القائمة بين فكرة المرأة وفكرة الأمة واستخدام المرأة رمزا للأمة من قبل الحركات الوطنية والتحررية (Sayigh 1993; Badran 1995; Afkhami and Friedl 1997) أمرين بالغي الأهمية في جنسنة انتماء المرأة إلى الجماعات القومية (Hatem 2000; Charrad 2000; Amawi 2000). ورغم تنوع الهويات والولاءات في أي أمة من الأمم، فإن مَثَلَ "المرأة" غذى مُثُل الثقافات الوطنية "الأصيلة"، والديانات "الأصلية"، والأشكال العائلية "التقليدية" (Lazreg 2000; Al-Mughni and Tetreault 2000). وتم تسويق مقولة "المرأة" كبديل لـ"لأمة"، لرسم الحدود "الوطنية" (Joseph 2000; Giacaman; Jad and Johnson 2000). واقترن استخدام "المرأة" هذا بفرض أشكال من المراقبة السلوكية على المرأة باسم الأمة، وباسم التحرير، وباسم التقدم، وباسم الله (Donzelot 1997; Carapico and Wuerth 2000; Hale 2000; Altorki 2000).

واستخدم الوطنيون والإصلاحيون والقادة، من أمثال قاسم أمين في مصر (Ahmed 1992) المرأة فيما رسموه من صورة حديثة لجماعاتهم. وذهبوا إلى القول إن من مصلحة "الأمة" تعليم المرأة، وتوظيفها في سوق العمل، وتغيير هندامها وإشراكها رمزيا في العملية السياسية كشعار للحداثة. غير أن الإصلاحيين العرب المعاصرين كثيرا ما يدعون إلى الحداثة ملتمسين جذورها في الثقافات المحلية (Kandiyoti 1998, 271). ومن خلال سعيهم إلى تبرير الإصلاحات الحديثة بالتماس ما يؤيدها في "التقاليد"، ورط هؤلاء الإصلاحيون المرأة بصورة لا تخلو من مفارقة في فخ "التقاليد" التي يبدو أنهم يسعون إلى تغييرها (Kandiyoti 1998, 271). كما استخدمت حركات المقاومة، لاسيما حركات الإسلام السياسي، المرأة في تصوراتها لجماعاتها السياسية. غير أنها بربطها لتصوراتها للجماعة السياسية المثالية بهندام المرأة وسلوكها، حدت من إمكانيات المساواة بين الرجل والمرأة في المواطنة.

إن فكرة المرأة المدجنة التي تستند إليها العائلة المقدسة باعتبارها النواة الأصيلة لفكرة الأمة ما فتئت ترددها المؤلفات والكتيبات السياسية وأدبيات الإرشاد منذ المشاريع المبكرة التي تعود إلى القرنين التاسع العاشر والعشرين والتي ترمي إلى بناء الدولة في تلك المنطقة (Najmabadi 1998; Shakry 1998). وتتم مفاهيم الأمة هذه عن مفاهيم ضمنية أو صريحة من الأبوية (patriarchy) (Kandiyoti 1991; Hatem 1986). فعندما تستخدم المرأة والأمومة كرمزين للأمة، فإنهما كثيرا ما يصبحان أسيرين لبنيات وإيديولوجيات النظام الأبوي (Papaneck 1994, Hunt 1992)، لاسيما عندما يُقرن الرجل والأبوة بالدولة (Delaney 1995).

وترى سارة روديك (Sara Ruddick, 1997, 213) أن اقتران الأمومة بالأمة والأبوة بالدولة أمر خطير، يؤدي "في أسوأ صور الأبوة إلى تخويل حق كثيرا ما يقترن بالسلطة الحقيقية، للتدخل والإهانة والاستغلال والاعتداء". وذهبت إلى القول إن مفهومي الأبوة والأمومة السياسيين يستخدمان لإصدار الأحكام والإقصاء (1997, 217). وإذا كانت أشكال النظام الأبوي تتغير، فإن رابطة المرأة/الأم بالأمة والرجل/الأب بالدولة تعزز تشكيل تراتبية هرمية قائمة على نوع الجنس وتسهل إضفاء الطابع المؤسسي على المواطنة المجنسنة في مشاريع بناء الدولة.

الدولة والمواطنة المُجنسنَة

تعد الدولة فاعلا تفوق أهميته كل الفاعلين الآخرين في جنسنة المواطنة. فالدولة هي التي تسن القوانين التي بمقتضاها يصبح المرء مواطنا، وينقل جنسيته إلى أولاده وزوجه، ويفقد جنسيته عند الاقتضاء. ولئن كان ثمة تنوع في القواعد والوسائل التي تدون بها القوانين وتمارس، فإن التعارض القائم بين نقل الجنسية بحكم مسقط الرأس ونقلها بحكم القرابة أمر حاسم في جنسنة المواطنة في كل المنطقة العربية. فمعظم الدول تستخدم معياري مسقط الرأس والقرابة. غير أنه في كل الدول العربية تقريبا يقترن تغليب معيار القرابة في قوانين الجنسية بتذكير (masculinization) النسب وتفضيل نسب الأبوة على نسب الأمومة (Joseph 1999b). فمعظم الدول العربية تتيح للآباء، لا للأمهات، نقل الجنسية إلى أولادهم، ولا تسمح للزوجات بنقل جنسيتهن إلى الأزواج مما يعني تفضيل قرابة الذكور في قوانين الجنسية.

إن مفهوم "المواطن" في أي بلد معين هو ابتكار حديث. غير أن سهولة الخلط بين "المواطنين" و"الرعايا" أضفى على مفهوم "المواطن" معنى تاريخيا يبدو أنه يعود إلى مرحلة تسبق الدولة الحديثة. وبدت جهود تحديد أنساب المواطنين (لاسيما عن طريق روابط القرابة)، وكأنها تسعى إلى "ترسيم" المواطن. وفي عملية "ترسيم" المواطن وإقصاء من ليس مواطنا، ادعت الدول استمرارية لوجودها يرتقي في آن واحد بفكرة الانتماء وصفة الدولة إلى مقام المقدس.

وقد وصف روجرز م. سميث (Rogers M. Smith (1997)) عملية "ترسيم" حدود الانتماء في إطار عملية خلق "أسطورة مواطنة" للدولة. فأساطير المواطنة تحدد من

ينتمي ومن لا ينتمي إلى هذا الكيان وتجر في ثناياها حالات من التفاوت مبنية على الجنس أو العنصر أو العرق أو الطبقة. وأدى "ترسيم" أساطير المواطنة والأنساب وحدود الانتماء ومفهوم المواطن ومن ليس مواطنا إلى إضفاء هالة قدسية عليها (Yanagisako and Delaney 1995, 3). ولا توجد مؤسسة تمتلك من الموارد ما يتيح لها ترسيم مفهومها للانتماء مثلما تفعل الدولة وبالتالي لا تتوفر لأي مؤسسة ما يتوفر للدولة من سلطة لتدوين التمييز المرتكز على الانتماء غير المتكافئ.

غير أن الدولة ليست فاعلا محدد الهدف له مجموعة موحدة من المصالح. فالدول تتكون من مجموعة مختلفة ومتعارضة ومتغيرة من المصالح (Ismael and Ismael 2000; Hale 2000; Lazreg 2000; Carapico and Wuerth 2000). كما أن القادة السياسيين ينطلقون من جماعاتهم المحلية أو الوطنية أو العالمية (Giacaman, Jad and Johnson 2000; Charrad 2000; Joseph 2000). ولعله من الأنجع اعتبار الدولة حقلا متنازعا حوله، تعكس أعماله تضاربات وتناقضات محلية ووطنية وعالمية (Hale 2000; Giacaman, Jad and Johnson 2000; Lazreg 2000; Hatem 2000). ولقد كان للمرأة تأثير مباشر على تشريعات الدولة وسياساتها، وقاومت بفعالية تدخلات الدولة أو تواطؤها وشاركت في وضع الدولة لبرامج مجنسنة (Lazreg 2000; Hale 2000; Hatem 2000; Giacaman, Jad and Johnson 2000) .

وقد التجأت المرأة إلى الدولة (وكثيرا ما لم يحالفها النجاح في مسعاها) التماسا للحماية من طغيان العائلة (Charrad 2000; Joseph 1982b; Amawi 2000)؛ واتخذت من العائلة ملاذا يحميها من طغيان الدولة (Ismael and Ismael 2000; Altorki 2000). وفي بعض الحالات، لجأت المرأة إلى الدولة وقاومتها في آن واحد (Hatem 2000; Lazreg 2000) عندما تضافر طغيان الدولة والعائلة ضد المرأة (Hunt 1992, 17; Donzelot 1997) .

وإذا كانت المرأة قد عملت على تحديد الحقوق والمسؤوليات المترتبة على المواطنة، فإن الدولة هي التي قامت في كل المنطقة العربية بتحديد تلك الحقوق والمسؤوليات بصفة رئيسية تحديدا فوقيا من الأعلى إلى الأسفل (Altorki 2000; Tetreault and Al-Mughni 2000; Amawi 2000; Ismael and Ismael 2000). ولم تتميز هذه المبادرة بكونها حركة منطلقة من أعلى إلى أسفل فحسب، بل إن تحديد هذه الحقوق والمسؤوليات كان مهمة قام بها الذكور (Hale 2000; Lazreg 2000). ولعل نضال المرأة من أجل تغيير مفاهيم المواطنة (سواء بالتركيز على الشريعة أو على تشريعات الدولة) من خلال منظور يراعي شواغل المرأة هو نضال يتحدى الخطابات الذكورية للمواطنة، مما يعطي الأمل للعديد من نساء المنطقة.

غير أنه نادرا ما تصرفت جماهير النساء في العالم العربي على اختلاف فئاتهن باسم المصالح المشتركة للنساء بصفتهن تلك، بصرف النظر عن الفوارق الطبقية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية أو القبلية أو العائلية أو الوطنية. وكون النساء يعملن من أجل النساء لا يضمن مع ذلك أن تقبل النساء الأخريات في مجتمعهن أولئك النساء ممثلات لهن (Giacaman, Jad, and Johnson 2000). ورغم أن النساء يتقاسمن بعض

المصالح والظروف، فإنهن لا يشكلن فئة متجانسة (Spelman 1988; Kandiyoti 1998). فأحيانا تكون الطبقة أو العرق أو الدين أو غيرها من المتغيرات أهم من نوع الجنس في تحديد حقوق المرأة ومسؤولياتها باعتبارها مواطنة (رغم أنه نادرا ما يعمل متغير من المتغيرات بصورة مستقلة عن المتغيرات الأخرى). وللمرأة تجربة مع المواطنة تختلف عن تجربة الرجل لا لكونها امرأة فحسب بل أيضا بحكم انتمائها إلى طبقة أو عنصر أو عرق أو دين معين ـ وهي عناصر تجنسنها بطريقة معقدة ومتناقضة. وكثيرا ما تصطف النساء في ولاءاتهن إلى جانب الرجال من طبقتهن أو دينهن أو عرقهن أو قبيلتهن أو أسرتهن مرجحات هذه الولاءات على التضامن مع نساء أخريات عبر هذه الفوارق الاجتماعية، رغم غموض هذه الفوارق. ولهذا لا ينبغي تمييز المرأة عن الرجل فحسب، بل يتعين أيضا إقامة تمييز بين النساء استنادا إلى العلاقة بالطبقة أو بالعرق أو الأصل الإثني أو الدين أو القبيلة أو غيرها من الانتماءات والأوضاع (من قبيل العمر والوضع العائلي) (Yuval-Davis 1997). ولقد رصدت تجارب المرأة مع المواطنة من خلال مناظير هذه المواقع المختلفة.

وخلافا لأوروبا (حيث اقترن بناء الدولة بصعود الطبقات البورجوازية وتصميمها على فرض سلطتها بصورة مستقلة عن الدولة ـ ومن ثم بصورة مستقلة عن مجال المجتمع المدني ومجال المنزل/العشيرة)، نشأ بناء الدولة في العالم العربي كتعبير عن تطورات طبقية محلية محددة ومقترنا بقدر أكبر باضمحلال الإمبراطوريات، مما أفضى إلى مواطنة تنطلق من أعلى إلى أسفل. وبموازاة هذه العمليات تم ذلك الترابط القائم بين الدولة والمجتمع المدني (Giacaman, Jad and Johnson 2000) والدولة والعشيرة (Altorki 2000; Amawi 2000; Hale 2000; Tetreault and Al-Mughni 2000; Joseph 2000; Charrad 2000; Lazreg 2000) والعشيرة والمجتمع المدني (Joseph 2002; Altorki 2000; Al-Mughni 1996). وكثيرا ما ينم غموض الحدود القائمة بين المجال الحكومي والمجال غير الحكومي والمجال العشائري عن استمرار الممارسات الأبوية في كل هذه المجالات (Joseph 2002).

ومن خلال تشريعات الدولة وتنظيماتها القضائية وممارساتها وكذا ممانعاتها، ابتكرت الدولة فواصل بين مجال "الدولة" ومجال "المجتمع المدني" والمجال "المنزلي" (أي ما يمكن أن يطلق عليه المجال الحكومي والمجال غير الحكومي والمجال العشائري) (Yuval-Davis 1997; Joseph 1997). ومن المهم الإقرار بأن هذه فواصل مفتعلة لفهم السبب الذي جعل من المرأة مواطنا ثانويا. ومما يكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضع الثانوي لمواطنة المرأة تلك العمليات التي تجعل من "العائلة" مجالا مستقلا (Deleuze 1997, x). بل يمكنني أن أقول إن فكرة "العائلة" في حد ذاته هي ابتكار ابتدعته الدولة. فالمجتمعات السابقة لنشأة الدولة لا تميل إلى تعيين مجال من قبيل مجال العائلة على وجه التحديد كما لا تقرن العائلة بالمرأة. بل إن السيد ديفيد م. شنايدر يذهب إلى القول إلى فكرة "الاجتماعي" في حد ذاتها ابتكار حديث (David M. Schneider, 1984). فالعائلة ابتكار يقيد سلوك المرأة (و سلوك الرجل أيضا) في حين أنه

يضفي طابعا رومانسيا وقدسيا على الأسس التي ترتكز عليها هذه القيود. غير أنه ليس ثمة أي مؤسسة أقوى من مؤسسات الدين في تقديس العائلة.

الدين والمواطنة المجُنسَنة

ما فتئ الدين يشكل قوة مركزية في السياسة في العالم العربي، إذ يساهم مباشرة في جنسنة المواطنة. وفي معظم الدول العربية، تنشأ المواطنة من خلال الانتماء إلى طوائف دينية. مما يترتب عنه إضفاء طابع مؤسسي على الهوية الدينية باعتبارها هوية سياسية. فالمواطنون العرب لا ينظر إليهم باعتبارهم أفرادا متجانسين غير متباينين ومتميزين ومستقلين بذواتهم. ويبدو أن توسط المواطنة عن طريق الطوائف دون الوطنية تشكل بديلا للفكرة التعاقدية للغرب الليبرالي المتمثلة في علاقة مباشرة ودون واسطة بين المواطن المفرد والدولة. فـ"أسطورة المواطنة" المتمثلة في الطوائف الدينية الأساسية السابقة للدولة عززت الوساطة الدينية التي تحظى بتزكية الدولة والتي تتوسط بين المواطن والدولة (Joseph 1999a).

ومن الناحية العملية يشكل الانتماء لطائفة دينية شرطا للمواطنة في معظم الدول العربية. ومن خلال ذلك، لم تعمل الدول العربية على إضفاء طابع قانوني على واقع اجتماعي فحسب، بل إنها ساهمت في تشكيل هذا الواقع مساهمة فعلية باشتراط الانتماء إلى الطوائف الدينية وجعله ضرورة استراتيجية بالنسبة للمواطن. وبرفع الهوية الدينية إلى مقام الحالة المدنية، جعلت الدولة من الأمة في تصورها كيانا مجزءا إلى طوائف فرعية (Chatterjee 1993) . ونظرا لوجود الطوائف دون الوطنية وما تحظى به من اعتراف قانوني اضطر الباحثون أحيانا إلى اعتبارها كيانات أساسية لاسيما منها الطوائف الدينية والعرقية.

وعمدت بعض الدول العربية إلى ترسيم الطوائف دون الوطنية بتخويلها سلطة قانونية لمؤسسات "تمثل" "الطائفة"، من قبيل المحاكم الدينية (Joseph 2000; Hatem 2000). وحاولت بعض الدول العربية الأخرى زعزعة الطوائف دون الوطنية وتباينت درجات نجاحها في هذا المسعى (Charrad 2000; Ismael and Ismael 2000; Hale 2000). غير أن الطوائف ليست كيانات متجانسة ومستقلة بذاتها وثابتة تجمعها مصالح مشتركة. بل إنها تشهد تمايزات داخلية تستند إلى الطبقة أو المركز الاجتماعي أو المنطقة أو الدين أو القومية أو العرق أو العنصر أو نوع الجنس. ويغير الناس أديانهم وهوياتهم الإثنية والقومية والانتساب الإقليمي والانتماء الطبقي. كما يتغير معنى وهيكل وحدود الأديان والأعراق والقوميات والمناطق والطبقات والأجناس. ورغم حقيقة التغير التاريخية، يبدو أن نزعة اعتماد الطائفة تقترن بجنسنة حدود الطائفة.

ولقد شهدت تحولات ملموسة على مدى الزمن تأويلات المواقف الإسلامية من نوع الجنس، والمواطن/الرعية، ولا سيما من نوع الجنس والمواطنة (Ahmed 1992; Lazreg 1994; Mernissi 1996; Messick 1998). وتذهب باربارا ف. ستووسر (Barbara F. Stowasser (1996)) إلى القول إن الإسلام قد شهد خلافات داخلية بين المحافظين

والحداثيين والإسلاميين. وزعمت أن هذه المنظورات الثلاثة لشراح النصوص بشأن مواطنة المرأة قد تعايشت لفترة من الزمن. وخلصت ستووسر إلى القول إن كل تفسير ديني لموقف الإسلام من مواطنة المرأة يسود أو تكون له اليد العليا مادام دعاته ممسكين بمقاليد الأمور.

لقد أقر الدين جنسنة المواطنة بتأييده للنظام الأبوي. وأدى الطابع الذكوري الكلي لكل الطوائف الدينية في العالم العربي وانتظامها هي نفسها على شاكلة تراتبية إلى اعتماد المؤسسات الدينية لنظم تعتمد سلطة الذكور. وقد أيد رجال الدين النظام الأبوي بدعمهم للعلاقات العائلية الأبوية. وسعت المؤسسات الدينية إلى إدماج الأشخاص في أسرهم بتلقينهم احترام الكبار في الأسرة ومجدت التضحية بالنفس من أجل الأسرة. كما عمل التوظيف الجاري للتعابير العشائرية (من قبيل "الأب" و"الأم" و"الابن" و"البنت" و"الأخ" و"الأخت") من قِبل معظم الديانات على تعزيز النظام الأبوي العشائري.

وعززت المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية النظام الأبوي من خلال تكريسها للنسب إلى الأب. ولئن كان من المتعين عدم الخلط بين النظام الأبوي (الذي يرجح كفة الذكور وكبار السن، ويضفي الشرعية على الصيغ والأخلاقيات العشائرية) والنسب إلى الأب (الذي يعتمد النسب للذكور) (Joseph 1999b)، فإن هذين المفهومين متعاضدان عمليا. وتختلف القوانين من طائفة إلى طائفة غير أن المؤسسات الدينية عموما (سواء الإسلامية أو المسيحية) تفترض أن الأولاد يتبعون آبائهم، بل إنهم ينسبون إلى آبائهم وعشيرة آبائهم. وترجح في حضانة الأولاد مطالب أقارب الأب على مطالب الأم. وفي حالات الطلاق، تفقد المرأة المسلمة في نهاية المطاف حيازة الأولاد والسيطرة عليهم. وكثيرا ما تتفادى المرأة الطلاق مخافة فقدانها لحضانة أطفالها. ذلك ما هو عليه نسب الأبوة من سطوة تدعمها المؤسسات الدينية الإسلامية، مما يخول لأبوي الرجل المسلم وإخوانه حقا على أولاده عند وفاته، ويحجب به حق أم الأولاد. وإن اكتساب نسب الأبوة لطابع ديني يعزز اكتساب نسب الأبوة للعديد من الحقوق والامتيازات.

ولقد أيدت المؤسسات الدينية الإسلامية (وإلى حد ما المؤسسات الدينية المسيحية) نسب الأبوة بتشجيعها لزواج الأقارب. فالنمط المفضل في الزواج بين المسلمين هي نمط الزواج بين أبناء العمومة. وفي بعض المناطق من العالم العربي، تؤيد المؤسسات الدينية الإسلامية حق الرجل في ألا تعرض بنات عمومته للزواج إلا بعد تخليه عن الزواج منهن.

ولقد أدى غياب قوانين الزواج والطلاق المدنيين في العديد من الدول العربية (انظر المبحث المتعلق بقانون الأحوال الشخصية) إلى إخضاع المواطنين لتشريعات دياناتهم في تحديد الأزواج وكيفية الزواج. وتفضل معظم المؤسسات الدينية الزواج ما بين أفراد الملة الواحدة. ويشجع رجال الدين المسلمون بني ملتهم على الزواج من

المسلمات؛ وتشجع الكنائس المسيحية العربية المسيحيين العرب على الزواج من مسيحيات عربيات. وأحيانا، لا يشجع رجال الدين الزواج فيما بين طوائف الدين الواحد (مثلا طائفة الروم الكاثوليك وطائفة الروم الأرثودوكس).

ويكون لهذه القيود الدينية تأثير غير متناسب على المرأة. وبما أنه يفترض أن المرأة تغير دينها بدين زوجها وأن أطفالها يتبعون ملة أبيهم، فإن الطوائف الدينية ما فتئت تراقب زيجات النساء أكثر مما تراقب زيجات الرجال. ولا يسمح للمرأة المسلمة أن تتزوج من غير المسلم في معظم البلدان العربية، مما يخول للمسلم خيارات أكثر في الزواج بالمقارنة مع المرأة المسلمة. وترتبت على هذه الممارسة أن كانت للزواج المختلط آثار ضئيلة بالنسبة للرجل غير أنها آثار عميقة بالنسبة للمرأة. وعادة ما تفقد المسلمة أو المسيحية، لا المسيحي أو المسلم هويتها الدينية في الزواج بين الطوائف. وأصبح تقديس الأسرة الأبوية من قبل الطوائف الدينية ـ الإسلامية والمسيحية على السواء ـ يتمتع بقوة القانون. وبالتالي، كان لتنظيم المواطنة عن طريق هذه القوميات الفرعية أثر تمييزي شديد على المرأة يفوق أثره على الرجل.

الأسرة والمواطنة المجنسنة

تذهب لين هانت إلى القول إن الأسرة قد وفرت أوضح موضوع للتفكير سياسيا خلال الثورة الفرنسية (Lynn Hunt، 1992, 196). فالأسرة باعتبارها في آن واحد نموذجا للعلاقات الاجتماعية وصيغة مجردة، ظلت أوضح موضوع للتفكير سياسيا في العالم العربي كذلك. وينبغي على حد قول بيتر غران "دراسة الأسرة في إطار السياسة، لا لسبب سوى أن الدولة تستثمر قدرا كبيرا من مواردها في دعم تصوراتها للأسرة المثالية" (Peter Gran، 1996, 77).

وبالنسبة للدول العربية جمعاء، تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأساسية. وتعرف كل دساتير الدول في هذه المنطقة تقريبا الأسرة بكونها الوحدة الأساسية للمجتمع. وبصفة عامة، نسجت الدول العربية العلاقات العائلية داخل ديناميكية الدولة. ولئن كانت تتباين في درجة تحديها أو تبنيها للنظم العائلية (Charrad, 2000)، فإن الأسرة ظلت مشروعا سياسيا صريحا إلى حد ما في الدولة ومشاريع بناء الأمة في الدول العربية. فقد سعت الدولة في تونس إلى تحدي نموذج الأسرة (Charrad, 2000)، كما سعت في العراق إلى استقطاب الأسرة (Joseph 1982a)، وبنت على الهياكل العائلية والقبلية القائمة في العربية السعودية (Altorki 2000)، ولبنان (Joseph 2000)، والأردن (Amawi 2000)، والمغرب (Charrad 2000) وأحيت الهياكل العائلية والعشائرية كقاعدة لحكم الدولة في فلسطين (Giacaman, Jad, Johnson 2000).

وعلى سبيل المثال، تذهب أمنية شكري (Omnia Shakry (1998)) إلى القول إن تربية الأطفال والأمومة وتكوين الأسرة أمور بالغة الأهمية في مشروع بناء الدولة المصرية في القرنين التاسع عشر والعشرين. كما أن انتقال مسؤولية تربية الأطفال من المجال "الخاص" إلى المجال "العام"، وتحول المسؤولية تربية الأطفال من الآباء إلى

الأمهات، ونشأة ممارسات اقتصادية عقلانية وصحية علمية في تربية الأطفال استلزم إنشاء مجالات وأدوار جديدة وهويات جديدة ومفاهيم جديدة للذات. وقالت إن كل هذه التنظيمات العائلية عملت على إيجاد "مواطنين فاعلين في الدولة" (Shakry 1998, 143).

ويتباين المقصود بالأسرة تباينا شديدا بين الدول، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الريفية/الحضرية/الرعوية، والطوائف الدينية/العرقية. ففي العالم العربي توجد أسر عديدة الأفراد، وأسر صغيرة، وأسر معيشية يرأسها معيل واحد، كما توجد به أنواع أخرى من الأسر. وما يبدو شائعا هو سيادة النظام الأبوي. ورغم تعدد أوجه استخدام هذا المصطلح، فإن التشابه في أوجه استخدامه في العالم العربي جدير بالملاحظة. ففي معظم الحالات، يتجسد النظام الأبوي في تفضيل الذكور وكبار السن. وفي المجتمعات العربية، تعبئ الأبوية الهياكل العشائرية، وأخلاقياتها ولغتها لتبرير امتيازات الذكور وكبار السن. ولقد كانت الأبوية ولا زالت تعشش في العلاقات العشائرية، مما يميزها عن الأبوية المتعارف عليها في أوساط مثقفات الحركات النسوية في الغرب اللواتي يميزن عادة بين الأبوية والعشائرية. والفارق مهم للغاية لفهم بعض خصوصيات جنسنة المواطنة في الشرق الأوسط.

ويصبح الرجل العربي مواطنا باعتباره رب للأسرة الأبوية. وتنظر الدول العربية للمرأة وحقوقها من خلال الهياكل الأبوية، باعتبارها أما أو زوجة أو طفلة أو أختا خاضعة للوصاية (Giacaman, Jad, and Johnson 1996; Al-Mughni 1996). وكثيرا ما تحيي التشريعات العلاقات العشائرية على حساب المرأة (Giacaman, Jad, Johnson 2000). وتدمج المرأة المواطنة في زمرة الأطفال (Giacaman, Jad, and Johnson 1996). وباعتبار المرأة قاصرة تحتاج إلى رعاية ومراقبة (Cheriat 1996)، تبرر الدول العربية القوانين التي تشترط رخصة الأب أو الأخ أو غيرهما من الأولياء الذكور لزواج المرأة أو رخصة الأب أو الأخ أو الزوج للسفر أو ممارسة عمل تجاري (Altorki 2000, Tetreault and Al-Mughni 2000, Amawi 2000, Lazreg 2000). والمرأة التي يعترف لها بقيمتها في أدوارها العائلية (Al-Mughni 1996)، يتوقع منها أن تولي الأولوية لأدوارها العائلية حتى وإن كانت تتقلد منصبا عموميا نافذا (Joseph 1982a).

ولم تدرس دراسة فعلية آثار النظم العائلية الأبوية العربية ووضعها القانوني في الدول العربية، وآثار النظم العائلية على تنشئة المواطنين، والفوارق البالغة الأهمية القائمة بين المفاهيم العائلية للمواطنة ومفاهيمها الفردانية (Joseph 1993a, 1996b, Sharabi 1988, Barakat 1993). وللأبوية العربية سطوة تعود في جزء منها إلى تجذرها في العشائرية، بخلاف الأبوية في العالم الغربي (Pateman 1988). وتؤثر الأبوية تأثيرا عميقا على جنسنة المواطنة لأن العشائرية تتخلل كل الميادين وكل مجالات الحياة: المجال الخصوصي/المجال العمومي، الدولة/المجتمع المدني، المنظمات الحكومية/المنظمات غير الحكومية/ والمجال المنزلي. ويطبع الغموض الحدود بين مجالي الأسرة والدولة، والمجال العام والمجال الخاص، ومجال المجتمع المدني ومجال الدولة؛ بل إنها في الواقع مجالات تترابط فيما بينها عبر نسيج اجتماعي متماسك.

وتكتسي هياكل الأسرة وقيمها ومصطلحاتها أهمية حاسمة في استمرارية المجتمعات العربية (Altorki 2000; Amawi 2000; Joseph 2000; Tetreault and Al-Mughni 2000; Charrad 2000). فالقادة السياسيون يعينون أفراد عائلاتهم في مناصب حكومية ويعبؤون الأتباع من خلال وحدات عائلية (Altorki 2000; Joseph 2000; Amawi 2000). ويوزعون السلع والخدمات من خلال شبكات عائلية (Joseph 2000, Altorki 2000, Amawi 2000, Ismael and Ismael 2000, Giacaman, Jad, and Johnson 2000). ويوظفون مصطلحات عائلية لتبرير زعامتهم، معززين الأسرة باعتبارها وحدة سياسية في المجتمع وجاعلين من الانتماء للأسرة عنصرا استراتيجيا من الناحية السياسية بالنسبة للمواطنين (Amawi 2000; Charrad 2000; Hoodfar 2000; Tetreault and Al-Mughni 2000).

وللأسرة أيضا أهمية محورية في الهوية السياسية. فهذه الأخيرة تنشأ من سلسلة النسب الذكوري. وينظر إلى الأمة العربية ككيان ينحدر عبر سلسلة من الجماعات العشائرية المرتبطة بالنسب الأبوي. ويتعين على المواطن أن ينتسب إلى مجموعة عشائرية ذكورية للانتماء إلى طائفة دينية، أو للانتماء إلى الأمة، أو لاكتساب حقوق المواطنة وواجباتها. ويخول الآباء لأطفالهم الهويتين الدينية والسياسية. وتوطد معظم الدول العربية الروابط القائمة بين الهوية الدينية والهوية السياسية والنسب الأبوي والأبوية ـ أي بين الدين والأمة والدولة والعشيرة، بعدم سماحها للمرأة بنقل جنسيتها إلى أطفالها (أو زوجها).

ولا تكتفي الدول بتفضيل الأسرة على الفرد قانونيا (Altorki 2000; Joseph 2000; Amawi 2000; Charrad 2000)، بل إنها تقدم الأسرة ككيان "ماقبل سياسي" مسبقا في مجال يتجاوز الوقت الحالي بدرجة تبوئه مكانة المقدس. ويتعزز تماهي القيم العائلية في القيم الدينية بالسيطرة الدينية على قوانين الأحوال الشخصية، وإضفاء تزكية دينية على الأبوية.

قوانين الأحوال الشخصية وجنسنة المواطنة

تكتسي الأسرة أهمية حاسمة في قوانين وممارسة المواطنة. وبما أن قانون الأحوال الشخصية يستند إلى القوانين الدينية في معظم البلدان العربية، فإنه تحول إلى ميدان حاسم في الصراع بين مناصري الحركات النسائية والوطنيين وبناة الدول. وما فتئ قانون الأحوال الشخصية بشكل بندا من أهم بنود خطط الحركات الإصلاحية التقدمية، وحركات الإسلام السياسي، وحركات الثقافة الإسلامية والحركات النسائية العلمانية – مما يدل على الأهمية المحورية للكيانات النسائية وسلوكاتها في مفاهيم الأمة والدولة وعلى أهمية "الأسرة" في المشاريع الاجتماعية والسياسية. ويمكن القول عن حق إن قوانين الأحوال الشخصية (التي تسمى أيضا بقوانين الأسرة) والتي تنظم الزواج والطلاق والحضانة والإرث هي مكمن من أهم مكامن سلطة الدوائر الدينية على جوهر المواطنة في الدول العربية.

وتحيل معظم الدول العربية مسائل الأحوال الشخصية مباشرة إلى شتى الطوائف الدينية المعترف بها ولا تقدم أي بديل مدني لقانون الأحوال الشخصية أو تدرج قوانين الأحوال الشخصية للطائفة المهيمنة في القانون المدني. وقد سنت تونس واليمن وحدهما قوانين مدنية للأسرة، غير أنه حتى هذه القوانين المدنية تنازعها وتنقحها وتحورها بدرجات متباينة قوانين دينية. وبما أن لكل البلدان العربية طوائف دينية (إذ يعترف لبنان قانونيا بثماني عشرة طائفة دينية في أغراض قانون الأحوال الشخصية)، فإن اعتراف معظم الدول بتعدد قوانين الأحوال الشخصية يحرم المرأة من إطار قانوني موحد للعمل في هذا المجال المتعلق بالمواطنة. ونتيجة لذلك تواجه المرأة واقعا قانونيا متباينا لا تملك إزاءه أي وسيلة مدنية، ولا أي ثقافة قانونية مشتركة كمرجعية مشتركة. وقد أصبح من المسائل المختلف بشأنها ما إذا كانت هذه التعددية القانونية لا تعمل لمصلحة تمتع المرأة بحقوق المواطنة. وعلى سبيل المثال، تبين جوديث توكر (Judith Tucker (1998)) أن المفتين والقضاة المسلمين (العلماء والفقهاء) الذين عاشوا في القرنين السابع عشر والثامن عشر في سوريا وفلسطين كثيرا ما يلتمسون في المذاهب الفقهية الأربعة ما يحمي حقوق المرأة.

ومن حيث الممارسة في معظم الدول العربية، كرست قوانين الأحوال الشخصية ملكية الرجل لأولاده. وعلى حد قول بيتمان (Pateman, (1988, 44))، ينبثق الحق السياسي من الأبوة، باعتبارها حقا أبويا، في الدول العربية. فالأولاد يولدون في ظل التبعية لآبائهم. وعند الطلاق، يعود التحكم في الأولاد في نهاية المطاف للأب وتكون لأسرة الأب الأسبقية على الأم. وقد خولت القوانين الدينية للرجل حقا على جسد الزوجة التي لا سبيل لها إلى رفضه. ولم يعترف القانون في معظم الدول العربية بالاغتصاب بين الأزواج من الناحية العملية وفي العديد من الحالات. وسمحت بعض الدول العربية، إما قانونا أو عمليا، (أو أقرت عقوبات خفيفة) على جرائم العرض، مما يعزز فكرة مفادها أن المرأة وأولادها ملك للذكور من أقارب الأب. وذهب بيتمان (Pateman, (1988, 44)) إلى القول بأن فلاسفة العقد الاجتماعي الكلاسيكيين ما فتئوا يعتبرون الزوجة وأولادها ملكا للأب والزوج. وفي الدول العربية، كثيرا ما كرس قانون الأحوال الشخصية ملكية الأب/الزوج للزوجة والولد.

إن الدول العربية بإدراجها قانون الأحوال الشخصية في القوانين الدينية، كرست الأسرة من خلال قواعد تقر لها بطابع مطلق وغير قابل للنقاش. وإذا كان "العقد" في اعتبار بيتمان (1988, 2)، هو" الوسيلة التي نشأت بها الأبوية الحديثة"، فإن بالإمكان القول إن مجال الأسرة المقدس وغير القابل للنقاش هو الوسيلة التي بها نشأت الأبوية العربية.

الذات والمواطنة المجنسنة

تقر دساتير معظم الدول الغربية بأن المواطن الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع. بينما تعتبر معظم دساتير الدول العربية الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع.

وهذا ما يوحي بأن تذكير المواطنة في الدول العربية مرتبط بمفهوم محدد ثقافيا هو مفهوم المواطن الرعية. فالمواطن العربي الرعية يعتبر أبا ورب أسرة أبوية تتشكل قانونا باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع السياسي وترتب له بحكم مركزه ذاك حقوقا ومسؤوليات. ويذهب براين تورنر ((Bryan Turner (1993, 5) إلى القول بأن نشأة الحداثة المتجسدة في مفهوم المواطنة هي انتقال من الوضع (status) إلى التعاقد. ويضيف بأن المواطنة تتنافى مع الروابط الخصوصية للأسرة أو القرية أو القبيلة. ويرى سي. بي، ماكفرسن (C. B. MacPherson (1962, 262)) بأن منظري القرن السابع عشر السياسيين الذين أرسوا أسس النظرية الغربية للمواطنة كانوا يعتقدون بأن المواطن الرعية هو فرد تملكي. وتربط كارول بيتمان (Carole Pateman (1988, 9-10)) الانتقال من الوضع إلى التعاقد "بإحلال 'الفرد' محل الأسرة باعتباره 'الوحدة' الأساسية للمجتمع". وبما أن فلاسفة العقد الاجتماعي كانوا يعتقدون بأن الرجل هو وحده القادر على إقامة علاقات تعاقدية، فإنهم استبعدوا المرأة من وضع الفرد. ولم يستبعد حق الأب إلا لتحل محله حقوق وامتيازات الرجل بصفته رجلا (الأبوية الأخوية) واستعيض عنه بتذكير المواطنة. وتزعم جنيفر نيدلسكي ((Jennifer Nedelsky (1990, 1993) بأن مفهوم حقوق المواطن في حد ذاتها نشأت في أمريكا قياسا على مفهوم الملكية الخاصة المحددة. واعتبار الحقوق حدودا قائمة بين المواطنين والدولة إنما ينم عن مفهوم المواطن باعتباره ذاتا حرة محدودة ومستقلة تملك نفسها (Nedelsky 1989).

وفي معظم الدول العربية يوجد نظريا مفهوم المواطنة باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية القائمة بين "الفرد" والدولة. وتلاحظ التركي (Altorki (2000)) أن مفهوم العقد الاجتماعي قد يكون قائما نظريا في شكل دساتير وتشريعات، غير أنه ليس سائدا في الممارسات السياسية. فالفرد باعتباره شخصا "مستقلا"، له حقوق وعليه مسؤوليات بصفته تلك ، وبصرف النظر عن الهويات والشبكات الاجتماعية، ورغم بروزه قانونيا واجتماعيا (أحيانا)، فإنه كثيرا ما تحجبه فكرة الشخص المرتبط بعلاقات عشائرية أو المنتمي لطائفة (Joseph 2000; Charrad 2000; Amawi 2000; Altorki 2000; Al-Mughni and Tetreault 2000).

ونتيجة لذلك، فإن المرأة لا تدرج في عداد "الشعب" (Hatem 2000)، بل إنها تفتقر إلى "الشخصية السياسية" في بلدها (Lazreg 2000; Giacaman, Jad, and Johnson 2000; Al-Mughni and Tetreault 2000). فالمرأة تابعة للرجل الذي يعتبر "فردا" إلى حد بعيد (Al-Mughni and Tetrault 2000; Lazreg 2000; Giacaman, Jad, and Johnson 2000). وكثيرا ما تعتبر المرأة الرجل في أسرتها "ملاذها الآمن" (Botman 1999, 107; Altorki 2000). وفي بعض البلدان، لا يعتبر الرجل هو أيضا "فردا" بل إن علاقته بالدول إنما تمر عبر عشيرته وطائفته (Joseph 2000; Altorki 2000).

وتقر معظم المجتمعات العربية رسميا وقانونيا واجتماعيا المفاهيم الغربية للذات المواطنة بصفتها "الفردية". غير أنها تقر أيضا مفاهيم أخرى للذات المواطنة. فتسود في البلدان العربية بصفة خاصة مفاهيم للذات باعتباره ذاتا علائقية ترابطية.

والترابط هو مفهوم للذات تكون فيه حدود الشخص غامضة نسبيا بحيث يشعر الأشخاص بأنهم جزء من كيان أكبر (Joseph 1993b). والأشخاص الترابطيون لا يعتبرون الحدود والاستقلال والتفرد سمات أولية مميزة. بل إنهم يركزون على الارتباط. ويقاس النضج جزئيا بالنجاح في إقامة طائفة من العلاقات. وفي البلدان العربية التي ترجح فيها كفة الأسرة على كفة الشخص (Barakat 1993, 98)، وتعرف فيها الهوية بمعايير عائلية وتعابير وعلاقات عشائرية وتنسج فيها العلاقات عبر المجتمع، تكون العلاقات الترابطية ضرورية لنجاح الكينونة الاجتماعية Joseph 1999).

وعندما يقترن الترابط بالأبوية يولد ترابطا أبويا (Joseph 1993a) . ويعني الترابط الأبوي إنتاج ذوات ذات حدود غامضة تنتظم من أجل الهيمنة المجنسنة للكبار في ثقافة تشجع الهياكل العشائرية، وأخلاقياتها وصيغها. وفي المجتمعات الأبوية، يدعم الترابط السلطة الأبوية بجعل الذوات تستجيب لتدخل الغير في بلورة الذات وتستلزم هذا التدخل بل وتكون مجبولة على استدراره.

وبما أن معظم دساتير الدول العربية تكرس الأسرة باعتبارها وحدة أساسية للانتماء في المجتمع السياسي فإنما يعني ذلك أن "وضع" الشخص باعتباره فردا في أسرة هو الذي يؤهله للمواطنة. ونظرا للأهمية المحورية للترابط الأبوي في الثقافات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، فإن هذا يعني نقل الترابط الأبوي إلى ممارسات المواطنة وخطاباتها. ويمكن للمفاهيم الترابطية العلائقية للذات أن تشكل الأساس الذي تستند إليه مفاهيم الحقوق في بعدها العلائقي لا التعاقدي (Joseph 1994b). والحقوق العلائقية لا هي بالحقوق الجماعية (على افتراض وجود جماعة منسجمة ومترابطة) ولا هي بالحقوق الفردانية. بل إن الحقوق العلائقية تعني أن تصور الفرد لحقوقه إنما ينبع من العلاقات التي يربطها. ولا يكتسب المرء الحقوق إلا من خلال ما يربطه من علاقات. والحقوق العلائقية باعتبارها أساسا لممارسات المواطنة تستلزم أن يتماهى المواطنون في الأسرة وغيرها من الكيانات دون الوطنية من قبيل الطوائف الدينية والعرقية والجماعات القبلية لاكتساب حقوق المواطنة وامتيازاتها.

إن تباين مفاهيم الذات والحقوق يشكل معضلة من الناحية النظرية والسياسية تواجه مناصري الحركات النسائية الملتزمين بخطط نضالية في مجال حقوق المواطنة النسائية. وستتأثر إلى حد كبير الطريقة التي توضع بها مفاهيم الحقوق وتنظم بها الحركات المناضلة من أجل إحقاقها بالمنظور التي يتخذه مفهوم الذات ومفهوم الحقوق تبعا لكونه منظورا فردانيا أو علائقيا أو جماعيا. وستتباين النتائج حتما بتباين الصيغ التي تطالب بها المرأة بحقوقها تبعا لكونها صيغا فردية أو صيغا تعمل من خلال مجموعة من العلاقات المرتبطة بأشخاص محددين، أو من خلال انتمائها لجماعات (يحددها الدين أو العرق أو القبيلة أو غيرها من المتغيرات البارزة). وإن تعدد مفاهيم الحقوق والذات والأسرة وتساكن هذه المفاهيم في العالم العربي يعقدان مساعينا للبحث في عوامل التواصل في جنسنة المواطنة.

الخاص/العام، والمجتمع المدني/الدولة، والأسرة/الدولة، والدين/الدولة وجنسنة المواطنة

إن ترابط الأسرة والدولة، وتشابك "العام" و"الخاص" وتمازج الدين والسياسة كلها أمور تعمل على جنسنة المواطنة. ولا تصمد بالضرورة أمام الاختبار في الدول العربية تلك الافتراضات التي تنطلق من الفصل بين العام والخاص ، والمجتمع المدني والدولة، والدين والدولة. ويعزو الباحثون انعدام الديمقراطية في العالم العربي إما إلى شدة قوة الدولة أو إلى شدة ضعفها (Sadowski 1993). ونرى أن الدول كثيرا ما تتحكم في المجتمع المدني (Giacaman, Jad, and Penny 2000; Ismael and Ismael 2000; Altorki 2000; Tetreault and Al-Mughni 2000; Hale 2000). ومع ذلك، فإن اختراق الأبوية العائلية للدولة يساهم أيضا في انعدام الديمقراطية.

وفي الدول العربية، تؤدي ثنائية العام والخاص المفترضة في نموذج المجتمع المدني إلى طمس عدة مجالات من النشاط الاجتماعي مما يحجب معه قضايا المرأة. ويحدث هذا بصفة خاصة عندما يتم تجاهل أثر الأبوية في السياسة والاقتصاد والمجتمع والدين (Giacaman, Jad, and Johnson 2000). ويمكن إعادة النظر في ثنائية العام والخاص من خلال المجالات المتعددة التي تشمل الحكومي (العام)، وغير الحكومي (المجتمع المدني)، والمنزلي (العشيرة). فالحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية لا تخلو من تعقيدات، غير أن الفوارق لا تستند إلى الفكرة القائلة بأن مجالات الحياة الاجتماعية هي كيانات محددة، ومستقلة ومتباينة معياريا. فالحدود القائمة بين مجالات الحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية هي حدود غير فاصلة ومرنة ومتحولة. وللقوى المعادية للديمقراطية مواقع متعددة عندما يتعلق الأمر بالمرأة.

إن الأبوية القائمة في المجال المنزلي توجد أيضا في المجالين الحكومي وغير الحكومي (Sharabi 1988). فتبني الدولة لطرق التسيير العائلية القائمة على النظام الأبوي لا تعتبر مسا بحدود الدولة والأسرة، بل تعد استمرارا لها. وتوفر مرونة الأسرة أداة لتخفيف حدة العلاقات الاجتماعية خارج المجالات المنزلية في جميع الظروف. فالقادة السياسيون يوظفون أقاربهم في المناصب العامة. ويتوقع عامة الناس أن يتصرف أقاربهم في مناصب العامة تصرف القريب لا تصرف المسؤول. وتستخدم العلاقات المكشوفة المرتكزة على القرابة لتوزيع الموارد العامة. ويرجح القادة السياسيون حقوق الذكور وكبار السن على إناث العائلة وصغارها في توزيع الموارد أو في الفصل في المسائل القانونية. ويحيلون إلى أرباب الأسر المسائل المتعلقة بأفرادها. ويكونون أكثر استعدادا لإسداء الخدمات للنساء وصغار السن إذا مثلهم الرجال وكبار السن من أقاربهم. ويعد استمرار الهياكل الأبوية وطرق التسيير الأبوية وتعابير خطابها في شتى المجالات الاجتماعية تعبيرا عن سطوة الأبوية في الدول العربية.

وتسمي زبيدة ((Zubaida (1988,163)) هذا الحالة، على غرار ب. بادي، بالدولة الباتريمونيالية الجديدة (neo-patrimonial State) (أي الحكم الشخصي أو حكم القلة واستخدام المحسوبية والزبونية). وتذهب زبيدة إلى القول إن تماهي الدولة في شخص قائد معين أمر شائع في الدول العربية. واستخدام المحسوبية لكسب الأنصار والتأييد وإحكام السيطرة يعني في رأي زبيدة ((Zubaida (1988,165)) أن أولئك الذين يستفيدون من الدولة إنما يستفيدون "بصفتهم أفرادا، أو أسرا، أو طوائف أو بلدات أو مناطق معينة". وتضيف أن العشائرية الأبوية تكتسي أهمية بالغة في هذه العملية.

إن الترابطات القائمة بين الهياكل الحكومية وغير الحكومية والمنزلية، وطرق التسيير والتعابير والتي تشكل جوهر النظام الأبوي، تكتسي أهمية محورية في الجنسنة الثقافية للمواطنة في الدول العربية. ولقد شهدت تحولا متواصلا في العالم العربي حدود الدول، وثوابت الأمم، والانتماءات ومعاني الطوائف العرقية/الدينية، ومضامين "العام" و"الخاص"، وهياكل الأسر، وديناميات السلطات الأبوية، وهويات المرأة والرجل. غير أن الطابع المجرد لهذه الفئات وقابليتها للمنازعة لم تحد من الحدة التي يتم تبنيها بها ولا من مفعول نتائجها السياسية والاجتماعية. وكما ذهبت إلى ذلك عن صواب سيلفيا ياناجيساكو وكارول ديلاني (Sylvia Yanagisako and Carol Delaney (1995, 5)) فإن سلطة الفئات الاجتماعية إنما تكمن في قدرتها على ترسيم نفسها. ويضيف روجز م. سميث((Rogers M. Smith (1997, 10)) أن هذا هو حال سلطة أساطير المواطنة على وجه التحديد – فقد تم ترسيمها.

جنسنة المواطنين العرب

لقد قام جيل من المنظرين في شؤون المرأة بالبحث في هياكل الدول العربية (Joseph 1991, 1993a, 1997, 1999a, b, 2000 ; Hatem 1986, 1994c, 1995; Charrad 1990, 2001 ; Molyneux 1991; Lazreg 1994; Badran 1995; Brand 1998; Botman 1999). غير أنه قليل هي الدراسات التي أرست أساسا منهجيا للتحليل المقارن لقوانين المواطنة وممارساتها في العالم العربي (Brand 1998, Joseph 2000, Charrad 2001). وتتناول هذه الورقة مسألة تحديد جوانب الخصوصية العربية في جنسنة المواطنة. ولئن كان يلزمنا تفصيل الفئات التحليلية للدولة والأمة والدين والقرابة والمرأة والمواطن والذات في العالم العربي، فإنه يلزمنا أيضا أن نحدد أوجه التشابه (Joseph 1996b). ومن المهم أن نحدد بالضبط ما هو إسلامي وما هو مسيحي وما هو مشترك بين الديانتين. ويلزمنا أن نسلط الضوء على فئة العربي. ومن المهم أيضا تحديد ما يعزى للمفاعيل العامة للسلطة الأبوية و الخصائص المحددة للسلطة الأبوية في العالم العربي. ومن المهم أيضا في فهم جنسنة المواطنة تحديد الكيفية التي يتم بها ترجيح الأسرة وربطها بالدين كما لا يخلو من أهمية فهم ترابط الأسرة والدين والأمة والدولة. ومن الأمور الأساسية في فهم الواقع الملموس للمرأة في المنطقة استيعاب تلك التشابكات المتشعبة بين المواطنة ونوع الجنس (فضلا عن الطبقة والعنصر والعرق والدين). فالمرأة في العالم العربي تعيش وتناضل في إطار هذه المسائل يوميا وتواجهها واحدة تلو الأخرى.

المراجع التي استندت إليها جوزيف سعاد:

Afkhami, Mahnaz and Erika Friedl, editors

1997 Muslim Women and the Politics of Participation. Implementing the Beijing Platform. Syracuse: Syracuse University Press.

Ahmed, Leila

1992 Women and Gender in Islam. New Haven: Yale University Press.

Al-Mughni, Haya

1996 Women's Organizations in Kuwait. Middle East Report. No. 198. Vol 26. No.1. Pp. 32-35.

Al-Mughni, Haya and Mary Ann Tretreault

Citizenship, Gender and the Politics of Quasi States. In Suad Joseph, (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press.

Altorki, Soraya

2000 The Concept and Practice of Citizenship in Saudi Arabia. In Suad Joseph (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press.

Amawi, Abla

2000 Gender and Citizenship in Jordan. In Suad Joseph (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press.

Anderson, Benedict

1983 Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso.

Badran, Margot

1995 Feminists, Islam and Nation. Gender and the Making of Modern Egypt. Princeton: Princeton University Press.

Barakat, Halim

1993 The Arab World. Society, Culture and State. Berkeley: University of California Press.

Barbarlet, J.M

1988 Citizenship: Rights, Stuggle and Class Inequality. Milton Keynes: Open University Press.

Benedix, Richard

1964 Nation-Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order. New York: Wiley.

Botman, Selman

1999 Engendering Citizenship in Egypt. New York: Columbia University Press.

Brand, Laurie A.

1998 Women, the State, and Political Liberalization. Middle Eastern and North African Experiences. New York: Columbia University Press.

Carapico, Sheila and Anna Wuerth

2000 Tests of Yemeni Women's Citizenship Rights. In Suad Joseph, (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press.

Chatterjee, Partha

1993 The Nation and Its Fragments. Colonial and Postcolonial Histories. Princeton: Princeton University Press.

Charrad, Mounira

1990 State and Gender in the Maghrib. Middle East Report. No. 163. Vol. 20. No. 2. Pp19-24.

2000 Becoming a Citizen. Lineage Versus Individual in Tunisia and Morocco. In Suad Joseph, (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press.

2001 States and Women's Rights. The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria and Morocco. Berkeley: University of California.

Cheriat, Boutheina

1996 Gender, Civil Society and Citizenship in Algeria. Middle East Reports. No. 198. Vol. 26. No. 1. Pp. 22-26.

Chodorow, Nancy

1974 Family Structure and Feminine Personality. In Women, Culture, and Society, edited by Michelle Z. Rosaldo and Louise Lamphere. Pp. 43-66. Stanford: Stanford University Press.

Collier, Jane F., Bill Maurer, and Liliana Suarez-Navaz

1995 Sanctioned Identities: Legal Constructions of Modern Personhood, Identities, Vol. 2 (1-2), pp. 1-27.

Culpitt, Ian

1992 Welfare and Citizenship. Beyond the Crisis of the Welfare State. London: Sage

Davis, Uri

1995 Jinsiyya Versus Muwatana: The Question of Citizenship and the State in the Middle East -- the Case of Isreal, Jordan and Palestine. Arab Studies Quarterly. Vol 17. Nos 1 & 2, Pp 12-50.

1996 Citizenship Legislation in the Syrian Arab Republic. Arab Studies Quarterly. Vol 18. No. 1. Pp 29-47

Delaney, Carol

1995 Father State, Motherland, and the Birth of Modern Turkey. In Naturalizing Power. Essays in Feminist Cultural Analysis, edited by Sylvia Yanagisako and Carol Delaney. Pp. 177-200. New York: Routledge.

Deleuze, Gilles

1997 The Rise of the Social. In The Policing of Families by Jacques Donzelot. Pp. ix-xxvii. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Dietz, Mary

1985 Citizenship with a Feminist Face: The Problem with Maternal Thinking. Political Theory. Vol 13. No. 1. Pp19-38.

1987 Context is All: Feminism and Theories of Citizenship. Daedalus. Vol. 116. No. 4. Pp.1-24.

Donzelot, Jacques

1997 The Policing of Families (Baltimore: Johns Hopkins University Press).

Giacaman, Rita, Islah Jad and Penny Johnson

1996 For the Public Good? Gender and Social Citizenship in Palestine. Middle East Report. No. 198. Vol 26. No.1. Pp. 11-17.

2000 Gender and Citizenship under the Palestinian Authority. In Suad Joseph, (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press

Gran, Peter

1996 Organization of Culture and the Construction of the Family in the Modern Middle East. In Women, the Family and Divorce Laws in Islamic History, edited by Amira El Azhary Sonbol. Pp. 64-78. Syracuse: Syracuse University Press.

Grewal, Inderpal

1996 Home and Harem. Nation, Gender, Empire, and the Cultures of Travel. Durham: Duke University.

Hale, Sondra

1996 Gendering Politics in Sudan. Islamism, Socialism and the State. Boulder, CO: Westview Press.

2000 The Islamic State and Gendered Citizenship in Sudan. In Suad Joseph, (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press

Hatem, Mervet

1986 The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Modern Egypt. Feminist Issues. 6:1:19043.

1994 Privatization and the Demise of State Feminism in Egypt. In Mortgaging Women's Lives. Feminist Critiques of Structural Adjustment. Pamela Sparr, ed. London: Zed Books.

1995 Political Liberalization, Gender and the State. In Political Liberalization and Democratization in the Arab World. Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble, eds. Boulder, CO.: Lynne Rienner.

2000 The Pitfalls of the Nationalist Discourses on Citizenship in Egypt. In Suad Joseph, (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press

Hunt, Lynn

1992 The Family Romance of the French Revolution. Berkeley: University of California Press.

Joseph, Suad

1982a The Mobilization of Iraq Women into the Wage Labor Force. Studies in Third World Societies. No. 16:69-90.

1982b The Family as Security and Bondage: A Political Strategy of the Lebanese Urban Working Class. In Towards a Political Economy of Urbanization in Third World Countries. edited by Helen Safa. Pp. 151-171. New Delhi: Oxford University Press.

1991 Elite Strategies for State Building: Women, Family, Religion and State in Iraq and Lebanon. In Women, Islam & the State. edited by Deniz Kandiyoti. Pp. 176-200. London: MacMillan.

1993a Gender and Civil Society. An Interview with Suad Joseph with Joe Stork. Middle East Reports. No.183. Vol 23. No. 4:22-26 (July-August).

1993b Connectivity and Patriarchy Among Urban working Class Arab Families in Lebanon. Ethos. 21:4:465-484 (December).

1994 Problematizing Gender and Relational Rights: Experiences from Lebanon. Social Politics. 1:3. (Fall):271-285.

1996 Gender and Citizenship in Middle Eastern States. Middle East Report. No. 198. Vol 26. No.1. Pp. 4-10.

1997 The Public/Private -- The Imagined Boundary in the Imaged Nation/State/Community: The Lebanese Case. Feminist Review. No. 57. Autumn. Pp. 73-92.

1999a Women Between Nation and State in Lebanon. In Between Women and Nation: Transnational Feminisms and the State. edited by Norma Alarcon, Caren Kaplan, Minoo Moallem. Pp. 162-181. Durham, N.C.: Duke University Press.

1999b Descent of the Nation: Kinship and Citizenship in Lebanon. Citizenship Studies. Vol 3. No. 3, Pp 295-318.

2000 Civil Myths, Citizenship, and Gender in Lebanon. In Suad Joseph, (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press. Pp 107-136.

2002 Civil Society, The Public/Private, and Gender in Lebanon. In Social Constructions of Nationalism, edited by Fatma Muge Gocek. Albany: State University of New York Press. Pp. 167-192.

Joseph, Suad, editor

1999 Intimate Selving in Arab Families: Gender, Self and Identity. Syracuse: Syracuse University Press

. 2000 Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press

Kandiyoti, Deniz, editor.

1991 Women, Islam and the State. London: Macmillan.

1998 Some Awkward Questions on Women and Modernity in Turkey. In Remaking Women. Feminism and Modernity in the Middle East, edited by Lila Abu-Lughod. Pp. 270-288. Princeton: Princeton University Press.

Kaplan, Caren, Norma Alarcon and Minoo Moallem, editors

1999 Between Women and Nation. Natinalisms, Transnational Feminisms and the State. Durham, N.C.: Duke University Press.

Keane, John

1988a Democracy and Civil Society. London: Verso.

1988b Despotism and Democracy: The Origins and Development of the Distinction Between Civil Society and the State. In. Civil Society and the State. John Keane, ed. Pp. London: Verso.

Layoun, Mary

1992 Telling Spaces: Palestinian Women and the Engendering of National Narratives. In Nationalisms and Sexualties. Andrew Parker, Mary Russo, Doris Sommer and Patricia Yaeger, editors. Pp. 407-423. New York: Routledge.

Lazreg, Marnia

1994 The Eloquence of Silence. Algerian Women in Question. New York: Routledge.

2000 Citizenship and Gender in Algeria. In Suad Joseph (ed.) Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press.

Lister, Ruth

1997 Citizenship. Feminist Perspectives New York: New York University Press.

Machpherson, C.B.

1962 The Political Theory of Possessive Individualism. London: Oxford University Press.

Marshall, T.H.

1950 Citizenship and Social Class and Other Essays. Cambridge: Cambridge University Press.

Mernissi, Fatima

1996 Women's Rebellion & Islamic Memory. London: Zed Books.

Messick, Brinkley

1998 Written Identities: Legal Subjects in an Islamic State. History of Religions. Vol 3. No. 1. (August). Pp. 25-51.

Molyneux, Maxine M.

1991 The Law, the State, and Socialist Policies with Rgard to women: The Case of the People's Democratic Republic of Yemen 1967-1990. In Women, Islam, and the State, edited by Deniz Kandiyoti, Pp. 237-71. Philadelpha, Pa.: Temple University Press.

Najmabadi, Afsaneh

Najmabadi, Afsaneh

1991 Hazards of Modernity and Morality: Women, State and Ideology in Contemporary Iran. In Women, Islam and the State. Deniz Kandiyoti, ed. Pp. 22- 47. London: MacMillan.

1998 Crafting an Educated Housewife in Iran. In Remaking Women. Feminism and Modernity in the Middle East, edited by Lila Abu-Lughod. Pp. 91-125. Princeton: Princeton University Press.

Nedelsky, Jennifer

1989 Reconceiving Autonomy: Sources, Thoughts and Possibilities. Yale Journal of Law and Feminism. Vol. 1. No. 7. Pp. 7-36.

1990 Law, Boundaries, and the Bounded Self. Representations. No. 30. Pp. 162-189.

1993 Reconceiving Rights as Relationship. Review of Constitutional Studies. Vol 1. No 1. Pp. 1-26.

Ong, Aihwa

1996 Cultural Citizenship as Subject-Making. Immigrants Negotiate Racial and Cultural Boundaries in the United States. Cultural Anthropology, Vol. 37, No. 5, (Dec), pp. 737-762.

Papanek, Hanna

1994 The Ideal Woman and the Ideal Society: Control and Autonomy in the Construction of Identity. In Identity Politics and Women. Cultural Reassertions and Feminisms in Interntional Perspective. Valentine M. Moghadam, editor Boulder, CO.: Westview Press.

Parker, Andrew, Mary Russo, Doris Sommer and Patricia Yaeger, editors

1992 Nationalisms and Sexualities. New York: Routledge

Pateman, Carole

1988 The Sexual Contract. Stanford: Stanford University Press.

Peteet, Julie M.

1991 Gender in Crisis. Women and the Palestinian Resistence Movement. New York: Columbia University Press.

Phillips, Ann

1991 Engendering Democracy. Cambridge: Polity Press.

1993 Democracy and Difference. Cambridge: Polity Press.

Ruddick, Sara

1997 The Idea of Fatherhood. In Feminism and Families, edited by Hilde Lindemann Nelson. Pp. 205-220. New York: Routledge.

Sadowski, Yahya

1993 The New Orientalism and the Democracy Debate. Middle East Reports. No. 183. Vol 23. No.4:14-26.

Sayigh, Rosemary

1993 Palestinian Women and Politics in Lebanon." In Arab Women. Old Boundaries New Frontiers, edited by Judith E. Tucker. Pp. 175-192. Bloomington, IN: Indiania University Press.

Schneider, David M.

1984 A Critique of the Study of Kinship. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Shakry, Omnia

1998 Schooled Mothers and Structured Play: Child Rearing in Turn-of-the-Century Egypt. In Remaking women. Feminism and Modernity in the Middle East, edited by Lila Abu-Lughod. Pp. 125-170. Princeton: Princeton University Press.

Sharabi, Hisham

1988 Neopatriarchy. A Theory of Distorted Change in Arab Society. New York: Oxford University Press.

Sharoni, Simona

1995 Gender and the Israeli-Palestinian Conflict. Syracuse: Syracuse

Smith, Rogers M.

1997 Civic Ideals. Conflicting Visions of Citizenship in U.S. History New Haven: Yale University Press.

Spelman, Elizabeth

1988 Inessential Woman. Problems of Exclusion in Feminist Thought. Boston: Beacon.

Stowasser, Barbara Freyer

1996 Women and Citizenship in the Qur'an. In Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History, edited by Amira El Azhary Sonbol. Pp. 23-38. Syracuse: Syracuse University Press.

Tucker, Judith E.

1998 In the House of the Law. Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine. Berkeley: University of California Press.

Turner, Bryan

1993 Contemporary Problems in the Theory of Citizenship. In Citizenship and Social Theory. Bryan Turner, ed. Pp. 1-18. London: Sage.

Twine, Fred

1994 Citizenship and Social Rights. The Interdependence of Self and Society. London: Sage.

Voet, Rian

1998 Feminism and Citizenship. London: Sage Publications.

Yanagisako, Sylvia and Carol Delaney (eds.)

1995 Naturalizing Power. Essays in Feminist Cultural Analysis New. York: Routledge.

Yuval-Davis, Nira

1991 The Citizenship Debate: Women, Ethnic Process and the State. Feminist Review. No. 39:58-68.

1993 Gender and Nation. Ethnic and Racial Studies. Vol 16. No. 4:621-632.

1997 Women, Citizenship and Difference. Feminist Review. No 57, Autumn, pp. 4-27.

Zubaida, Sami

1988 Islam, the People, and the State. London: Routledge